

أصل الحكم المحفوظ بكتابة الضبط  
بالمحكمة الابتدائية بمكناس  
قسم قضاء الأسرة  
باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

أصدرت المحكمة الابتدائية بمكناس بتاريخ 2017/08/31 في جلستها العلنية الحكم  
الآتي نصه :

بين : ~~.....~~

عنوانا ~~.....~~

الجاعل محل المخابرة معه بمكتب نائبته : الأستاذة للا حسناء علوي المحامية  
بمكناس.

من جهة

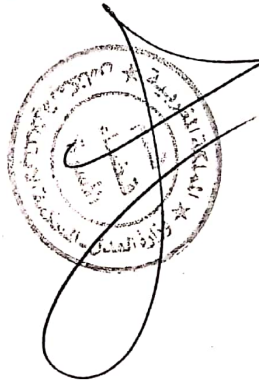
و بين : ~~.....~~

عنوانها : ~~.....~~

نائبها : الأستاذ عز العرب اعزيزي المحامي بمكناس.

من جهة أخرى

بمقتضى تنفيذية



2017/1610/1936  
المملكة المغربية  
وزارة العدل والحريات  
محكمة الاستئناف بمكناس  
المحكمة الابتدائية بمكناس  
قسم قضاء الأسرة

حكم رقم: ~~.....~~  
بتاريخ: 2017/08/31  
ملف رقم:  
2017/1610/1936

**الوقائع**  
 جاء على المقال الذي تقدم به المدعى إلى كتابة ضبط هذه المحكمة بتاريخ 2017/07/04 والمؤدى عنه الرسوم القضائية، يعرض من خلاله أن المدعى عليها زوجته، وأنها غادرت بيت الزوجية بدون سبب. ملتصقا بالحكم عليها بالرجوع إلى بيت الزوجية، مع النفاذ المعجل والصالر. وأدلى بصورة حكم وبناء على المذكورة الجوابية لثائب المدعى عليها بجلسة 2017/08/10، والتي أوردت فيها أنها تقدمت بدعوى التطلاق للشقاق، مما أصبحت معه دعوى الرجوع غير ذات جدوى، وأرفقت مذكرتها بنسخة مقال التطلاق للشقاق. وبجلسة 2017/08/24 تخلف نائبها الطرفين، وألغى بالملف ملتصقا النيابة العامة فتقرر حجزه للمداولة لجلسة 2017/08/31.

**في الشكـل :** حيث استجمرت الدعوى كافة الشروط الشكلية المنطلقة قانونا مما يستدعي قبولها.  
**في الموضوع :** حيث التمس المدعى الحكم على المدعى عليها بالرجوع إلى بيت الزوجية. وحيث إن العلاقة الزوجية ثابتة بين الطرفين بمقتضى نسخة الحكم المدلى بها. وحيث إن من الحقوق المتبادلة بين الزوجين المساكنة الشرعية والمعايشة بالمعروف على أساس العودة والرحمة والحفاظ على مصلحة الأسرة، وتحمل مسؤولية رعاية شؤون البيت، مما ينعذر على المدعى عليها القيام بالواجبات المنوطة بها بمقتضى عقد النكاح وهي خارج بيت الزوجية، وأن دفعها بإقامتها دعوى التطلاق للشقاق في مواجهة زوجها دفع غير منتج طالما لم يثبت بعد صدور أي حكم بالتطلاق، ذلك أن التشوف للحفاظ على كيان الأسرة هو الأولي، وبالتالي يبقى طلب المدعى مؤسسا وجديرا بالاستجابة له. وحيث إن النفاذ المعجل ليس له ما يبرره مما يتعين رده. وحيث يتعين تحميل المدعى عليها الصائر.

وتطبيقا للفصول 1-3-5-32-50-124-147 ق م م والفصل 51-52 من مدونة الأسرة.

**لهذه الأسباب**

حكمت المحكمة علينا ابتدانيا وحضوريا :

**في الشكل :** بقبول الدعوى.

**في الموضوع :** برجوع المدعى عليها إلى بيت الزوجية، مع تحميلها الصائر، ورفض باقي الطلب.

بهذا صدر الحكم في اليوم و الشهر و السنة أعلاه و كانت الهيئة تتركب من:

السيد :	يوسف فلاحي محسن	رئيسا
السيدة :	إلهام جاوي	مقررا
السيدة :	هناء عزيزي	عضوا
السيد :	أحمد جعفري	كاتب الضبط

الرئيس

المقرر

وبناء على ذلك بإمر جلالة الملك نصره الله  
 جميع ما ذكره من قبله من أن ينفذوا الحكم  
 المذكور. وعلما بأن كلاً من الملك ووكلاء  
 الملك قد وافقوا على ذلك. وأن يشاءوا بد المعونة  
 لجميع أفراد الأسرة. وعلما بأنهم قد وافقوا  
 أن يرضوا بما تقدمت به النيابة العامة.